الأبعاد والانعكاسات الاقتصادية للفساد المالي والإداري على مؤشرات التنمية الاقتصادية (مع الإشارة إلى حالة الجزائر) .

هشام غربي .

المقدمة :

أصبح الاقتصاد الحالي في ظل التطورات المتلاحقة، يشكل كيانا مترابطا تتفاعل أجزائه فتتأثر وتؤثر في المتغيرات الاقتصادية والتنموية المختلفة، ولا شك في أن سلامة الاقتصاد الوطني، عامل أساسي في استقرار البلاد وتحقيق رفاهيتها بجميع مقوماتها، ومع زيادة هذا الترابط اكتسبت العديد من القضايا الاقتصادية بعدا مهما محليا ودوليا، وبالموازاة مع اشتداد المنافسة التجارية وأصبح هاجس الربح سائدا بغض النظر عن المساوئ الناتجة عن العمليات المؤدية إليه، سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة، فانتشر لذلك ما يعرف بالفساد المالي و الإداري والجرائم الاقتصادية المختلفة وتبييض والأموال، وما ينجر عنها من تبعات اقتصادية تهز كيان اقتصاد الدولة التي انتشر فيها مثل هذه الظواهر الخطيرة .

وعلى غرار التبعات الاقتصادية هناك العديد من الانعكاسات الأخرى في مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية والإنسانية والقيمية والتنموية ، ونحن في هذه الدراسة سنركز عن الأبعاد والانعكاسات الاقتصادية للفساد الاقتصادي المالي والإداري على التنمية الاقتصادية ، مع محاولة توضيح نظرة الدين الإسلامي الحنيف لهذه الظواهر الخطيرة، وكيف نهى الله عز وجل عنه في العديد من آيات الذكر الحكيم، لأنه مفسد للمال والقيم ومقاصد الشريعة الإسلامية، فهناك خمسين أية في القرآن الكريم تنهى عن الفساد، كما تبين عقاب المفسدين ومآلهم في الآخرة .

كما سنحاول تشخيص حالة الجزائر ،وأسباب انتشار الفساد المالي والإداري فيها وما هو موقف الهيئات الدولية من حالة الفساد في الجزائر وكيف هو تصنيفها دوليا وإقليميا وما هي انعكاساته على أدائها الاقتصادي، وهل الجهود الحالية التي تبذلها الدولة الجزائرية توازي حجم

الظاهرة فيها باعتبار أن الدراسات في هذا المجال مازالت تبحث عن السبل الكفيلة بالحد من زيادة توسعها وانتشارها .

وسنحاول في هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية نظريا وتجريبيا :

" ما هي الأبعاد والانعكاسات الاقتصادية للفساد المالي والإداري على مؤشرات التنمية الاقتصادية ؟ وما هي نظرة الشريعة الإسلامية للفساد، والسبل المطروحة لعلاجه ؟

وللتوصل إلى مقتضى هذه الإشكالية نطرح الأسئلة التالية :

1- ما هو الفساد المالي الإداري وما هي أنواعه ومسبباته ؟
2- ما هي الأبعاد التي يمسها الفساد المالي والإداري على مختلف القطاعات الاقتصادية المالية والمصرفية والخدمية والاستثمارية ؟
3- ما هي انعكاساته الاقتصادية على مختلف مؤشرات التنمية النقدية والحقيقية ؟
4- كيف تطرقت الشريعة الإسلامية للفساد وهل الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الحالية المبذولة لمكافحة هذه الظاهرة كافية مقارنة بتوسع انتشارها على مختلف الأصعدة ؟

وبالتالي فإن معالجة هذا النوع من المواضيع **أهمية بالغة** في مثل هته الملتقيات والتظاهرات، نظرا لحساسيته وخطورته وسنوضحها في هذا الملخص كما يلي :

- لقد أضحى الفساد من أكبر المشكلات العالمية التي تجمع الهيئات العالمية والدولية على اعتبارها العقبة الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية، حيث يقدر البنك الدولي أن ما يزيد عن 80 مليار دولار سنويا هي المبالغ المخصصة لصفقات الرشوة، كما أوضحت دراسات أجريت في كل من تايلاند واندونيسيا أن الحكومات في هذه البلدان تضطر لدفع مابين 20 إلى 60 %، زيادة على الأسعار التي ينبغي أن تدفعها بسبب الفساد، حتى أنه أصبح يحسب ضمن تكاليف الإنتاج[1] .
- كما صرحت بعض وكالات الغوث الدولية في الكثير من الدول الإفريقية إلى دفع رشاوى كبيرة لأجل السماح لهم بإيصال المعونات الإنسانية إلى الفقراء .

[1] – جان زيغلر، سادة العالم الجدد، مركز دراسات الوحدة العربية،(ت) محمد زكرياء، 2002، ص115.

- وفي دراسة للبنك الدولي شملت 3600 شركة وغطت 69 دولة، أعتبر الفساد فيها العائق الأول للاستثمار في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية والعائق الثاني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجاء ترتيبه الثالث في دول شرق آسيا ودول الاتحاد السوفيتي سابقا، بينما جاء ترتيبه الخامس كعائق للاستثمار في الدول الصناعية[1] .
- الاستعانة بنماذج تجريبية رياضية لتحديد أثر الفساد المالي والإداري على التنمية الاقتصادية بدقة .
- تشخيص حالة الجزائر ومحاولة تحديد مستوى الفساد فيها من خلال ترتيبها الدولي والإقليمي .

وبالتالي ومن خلال هته النقاط التي ذكرناه اتضحت لنا أهمية التطرق لهذا الموضوع نظرا لزيادة خطورته وبتصاعد مستمر.والذي سنقسمه كما يلي :

- نتطرق في البداية لمفاهيم الفساد المالي والإداري مع توضيح أنواعه ومسبباته .
- ثم نوضح نظرة الشريعة الإسلامية للفساد وطرق معالجته .
- وبعدها نبين الأبعاد التي يمسها الفساد المالي والإداري على القطاعات التالية:

- القطاع الاستثماري وعلى مشاريع التنمية الاقتصادية .
- القطاع المالي والمصرفي وحركة رؤوس الأموال .
- قطاع التجارة الخارجية والصفقات بين الشركات المحلية والأجنبية .
- القطاع الجمركي والتهريب والتجارة البينية .
- قطاع الاستثمار المالي و أداء البورصات .

- ثم نتطرق إلى الانعكاسات الاقتصادية للفساد المالي والإداري على مؤشرات التنمية الاقتصادية وذلك بالاستعانة بنماذج رياضية وإحصائية وتخص الدراسة المؤشرات التالية :

- آثارها على معدل النمو الوطني والدخل الوطني .
- وانعكاسها على معدل الادخار والاستثمار .

[1] – ماجد عبد الله المنيف، « البعاد الاقتصادية للفساد »، جريدة الوطن، المقال على شبكة الانترنت : http://www.myislah.org/prssrev/AN06mars

- وعلى معدلات البطالة ومستوى معيشة المجتمع .
- وعلى مستويات الإنفاق الحكومي والاستهلاك الوطني .
- وعلى المؤشرات النقدية (التضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف) .
- وعلى مستوى ضبط السياسة المالية والنقدية .

- كما نقف على مستوى الجهود المبذولة لمحاولة احتواء تفاقم هذه الظاهرة وتقييمها وتقديم الاقتراحات التي تساهم في الحد من زيادة انتشارها .

1. الإطار النظري للفساد المالي والإداري :

1.1- مفهوم الفساد :

تعتبر ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية وشديدة الانتشار وذات جذور عميقة، تأخذ أبعاد واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها وتختلف درج شموليتها من مجتمع لآخر، وبالتالي حظيت في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف التخصصات كالاقتصاد والقانون والسياسة وعلم الاجتماع وتم تعريفه وفق ما ينظر إليه من هذه الزوايا، وبما أننا في هذه الدراسة سوف نركز عن الجانب الاقتصادي للفساد المالي والإداري من خلال توضيح أبعاده وتبعاته الاقتصادية ، سنحاول صياغة مفهوم اقتصادي جامع للفساد، وذلك بعد التطرق لتعريف الفساد المالي والإداري كل على حدى وفق ما صدر عن بعض الهيئات الدولية المختصة بهذا الشأن :

أ. تعريف الفساد الإداري :

* وفق تقرير التنمية العالمي(1996) " استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية "[1]

* وحسب منظمة الشفافية الدولية " هو إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص "[2] .

وبالتالي نحاول صياغة تعريف شامل للفساد الإداري كمايلي :

---

[1] - باولو مورو. **الفساد : الأسباب والنتائج** . مجلة التمويل والتنمية، مارس 1998م،ص 11 .

[2] – كيمبرلي آن إليوت، الفساد والاقتصاد العالمي، ترجمة محمد جمال إمام، ط 1 ،2000، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص44 .

« الفساد الإداري هو استغلال موظفي الدولة أو عاملي القطاع الخاص لمواقعهم وصلاحياتهم، للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير شرعية قد تكون بواسطة الرشوة أو المحسوبية أو التزوير أو الاختلاس أو تعيين الأقارب في مناصب إدارية لا تتناسب ومؤهلاتهم العلمية والخبراتية مما ينتج عن ذلك عرقلة إيرادات ومعاملات المواطن والدولة بشكل عام ».

ب. **تعريف الفساد المالي :**

* حسب صندوق النقد الدولي :" الفساد المالي هو علاقة الأيدي الطويلة المعتمد والتي تهدف إلى إستحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد " .

* حسب موسوعة العلوم الاجتماعية " الفساد المالي هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة " .

ومن هذين التعريفين نصوغ التعريف الاقتصادي للفساد المالي كمايلي :

« ونقصد به السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة ويكون مخالف للأحكام والقواعد المعتمدة في تنظيمات الدولة ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية، والذي يفضي إلى إحداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد من خلال هدر الموارد الاقتصادية، أو زيادة أعباء الموازنة العامة أو خفض كفاءة الأداء الاقتصادي أو سوء توزيع الموارد، بقصد تحقيق مكاسب شخصية، مادية أو معنوية عينية كانت أو نقدية على حساب المصلحة العامة » .

ج- **مفهوم الفساد في القرآن الكريم :**

وردت عبارة الفساد بالقرآن الكريم في خمسين آية، تناول فيها مفاهيم الفساد المختلفة، كالغش والتبذير والإسراف والربا والاكتناز وأكل السحت وغيرها من المفاهيم التي تنعكس سلبا على قيم المجتمع وسلوكه وموارده، وكل تلك الآيات تنبذ الفساد وتحذر منه وتنهى عنه ،وفي بعض الأمثلة سنجد أن خطاب النبي الله صالح (ولا تعثوا في الأرض مفسدين) وخطاب النبي شعيب (أوفوا الكيل والميزان) وخلاف ذلك .

أما العقاب فيمثل في قوله تعالي (ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه ، وهو ألذ الخصام ، وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا

يحب الفساد إذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالإثم فحسبه جهنم ولبئس العقاب) هذا هو العقاب الذي اقره الله للمفسدين في الأرض[1].

آيات الذكر الحكيم سنبين أن لها مفهوم أوسع واشمل بالنسبة للفساد ، لأنه حتى عندما يتعلق الأمر بمخالفة الأحكام الشرعية يعتبر فساداً شرب الخمر مسألة ربما تختلف عليها المجتمعات ، والزنا كذلك ، ومع ذلك للفساد ومفهومه الشامل وبالتالي فإن الفساد في الدين الإسلامي له مفهوم الغش والاحتكار .. الخ .

وقد كان للسنة النبوية وقفة متميزة لهذا الشأن منها قول "الرسول صلى الله عليه وسلم " لعن الله الراشي والمرتشي" وقوله "ما بال العامل نبعثه فيجيء فيقول هذا الكم وهذا أهدى إلى ألا جلس في بيت أمه وأبيه فينظر أيهدي إليه أم لا" وذلك ما يقوم به كل موظف عام في أي بلد من البلاد ، ورأينا أن ثقافة المجتمعات العربية "تهادوا تحابوا" عما تهدف الشريعة الإسلامية بشأن الفساد فلابد أن نميز بين الممارسات والتقاليد والأعراف قد تطغي على أحكام الشريعة الإسلامية وعلى روح الإسلام الحقيقية .

2.1- أنواع الفساد :

أ- <u>من حيث الحجم</u>

1 . الفساد الصغير:-

(فساد الدرجات الوظيفية الدنيا) وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوى من الآخرين .

2 . الفساد الكبير:-

(فساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين) والذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة وهو أهم واشمل واخطر لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة [2].

ب- <u>من حيث الانتشار</u>

---

[1] - فايزة الباشا، الفساد الإداري وآليات مكافحته، المركز العالمي لأبحاث ودراسات الكتاب الأخضر، ليبيا،2005 ، ص 9 .

[2] - سعد العنزي،« وجهة نظر تحليلية في الفساد » ، <u>مجلة أخبار المحاسبة</u> ، العدد 6 ، أوت 2002، ص 5 .

1 . فساد دولي :-

وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعاً عالميا يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها **(بالعولمة)** بفتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر .

ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما لهذا يكون هذا الفساد أخطبوطياً يلف كيانات واقتصاديات على مدى واسع ويعتبر الأخطر نوعاً .

2 . فساد محلي :-

وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود **(مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية)** .

3.1 – أشكال وأساليب الفساد المالي والإداري :

1.3.1 أشكال الفساد المالي الإداري:

للفساد المالي والإداري أشكال عديدة و كما جاء في تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة حيث تم تحديد ثلاثة أشكال رئيسة للفساد الإداري يتضمن كل منها ممارسات فرعية وكما هي موضحة أدناه.

1- سوء استخدام الروتين : إن تعقيد الإجراءات الإدارية وسوء استخدام الروتين قد يدفع ببعض المواطنين إلى استخدام الأساليب غير المشروعة من اجل الحصول على خدمة ما أو انجاز بأقل جهد أو كلفة .

2- الممارسة غير الأمينة للصلاحيات[1] : إن الممارسة غير الأمينة للصلاحيات الممنوحة للموظف في الجهاز الإداري قد تدفع به إلى منح الامتيازات والتسهيلات لبعض المواطنين وحرمان البعض الآخر منها دون الاستناد إلى أسس وقواعد موضوعية أو إلى سياسة معينة.

[1] -ليث محمد رضا، السقف الائتماني وحالات الفساد المالي والإداري ، مجلة المدى الاقتصادي ،بغداد،2010 . ص 4 .

3- ممارسات مخالفة للقانون:ويعني قيام الموظف في الجهاز الإداري بممارسات مخالفة للقانون ونصوصه، الهدف من هذه الممارسات هو تحقيق مكاسب شخصية بعيدا عن المصلحة العامة.

4- **الفساد الناتج عن استخدام الموارد العامة لتحقيق أهداف شخصية** ومثال على ذلك :

التزوير في تقدير الضرائب وتحصيلها .

- إقامة مشروعات وهمية .
- التدخل في مجرى العدالة .

5- **الفساد الناتج عن خدمة الأقارب والأصدقاء** ومثال على ذلك :

أ- انتهاك الإجراءات المتبعة لتحقيق مصلحة شخصية .

ب-التغاضي عن الأنشطة غير القانونية لصالح الأقارب والأصدقاء .

ت- تقديم تسهيلات غير مشروعة .

6- **الفساد الناتج عن السرقة العامة** ومثال على ذلك :

ث- التلاعب بالأسعار .

ج- التلاعب بالرواتب و الأجور[1] .

ح- التلاعب بنظم الحوافز والمكافآت .

وتبعاً لتعدد أشكال الفساد الإداري تعددت أساليبه والتي هي :

- **الرشوة** : أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من اجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفة للأصول .

- **المحسوبية:** أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أوجهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة ... الخ ,دون أن يكونوا مستحقين لها .

المحاباة: أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصلحة معينة

- **الواسطة:** أي التدخل لصلح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ أو غير مستحق .

[1] - بن عبد الله الشريف،« استخدام التكنولوجيا يدعم الشفافية » ، نسكو الاقتصادية،اليمن، 2010.

- **نهب المال العام:** أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة .

- **الابتزاز:** أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

- **الانحرافات التنظيمية** , ويقصد بها تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف في أثناء تأديته لمهمات وظيفته والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل , ومن أهمها:

- **عدم احترام العمل** , ومن صور ذلك : (التأخر في الحضور صباحا – الخروج في وقت مبكر عن وقت الدوام الرسمي – النظر إلى الزمن المتبقي من العمل بدون النظر إلى مقدار إنتاجيته – قراءة الجرائد واستقبال الزوار – التنقل من مكتب إلى آخر...

- **امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه** , ومن صور ذلك : (رفض الموظف أداء العمل المكلف به – عدم القيام بالعمل على الوجه الصحيح – التأخير في أداء العمل...

- **التراخي** , ومن صور ذلك : (الكسل – الرغبة في الحصول على أكبر اجر مقابل أقل....

- **عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء** , ومن صور ذلك : (العدوانية نحو الرئيس – عدم إطاعة أوامر الرئيس – البحث عن المنافذ والأعذار لعدم تنفيذ أوامر الرئيس ...

- **السلبية** , ومن صور ذلك : اللامبالاة – عدم إبداء الرأي – عدم الميل إلى التجديد والتطوير والابتكار - العزوف عن المشاركة في اتخاذ القرارات – الانعزالية – عدم الرغبة في التعاون – عدم تشجيع العمل الجماعي – تجنب الاتصال بالأفراد. ...

- **عدم تحمل المسؤولية ,** ومن صور ذلك : (تحويل الأوراق من مستوى إداري إلى آخر – التهرب من الإمضاءات والتوقيعات لعدم تحمل المسؤولية. .....

- **إفشاء أسرار العمل.**

- **الانحرافات السلوكية** , ويقصد بها تلك المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظف وتتعلق بمسلكه الشخصي وتصرفه , ومن أهمها :

- **عدم المحافظة على كرامة الوظيفة ,** ومن صور ذلك : (ارتكاب الموظف لفعل مخل بالحياء في العمل كاستعمال المخدرات أو التورط في جرائم أخلاقية....)

- **سوء استعمال السلطة** , ومن صور ذلك : (كتقديم الخدمات الشخصية وتسهيل الأمور وتجاوز اعتبارات العدالة الموضوعية في منح أقارب أو معارف المسئولين ما يطلب منهم.
- **الانحرافات المالية** , ويقصد بها المخالفات المالية والإدارية التي تتصل بسير العمل المنوط بالموظف , وتتمثل هذه المخالفات فيما يلي :
- **مخالفة القواعد والأحكام المالية** المنصوص عليها داخل المنظمة.
- **فرض المغارم** , وتعني قيام الموظف بتسخير سلطة وظيفته للانتفاع من الأعمال الموكلة إليه في فرض الإتاوة على بعض الأشخاص أو استخدام القوة البشرية من العمال والموظفين في الأمور الشخصية في غير الأعمال الرسمية المخصصة لهم.
- **الإسراف في استخدام المال العام** , ومن صوره : (تبديد الأموال العامة في الإنفاق على الأبنية والأثاث – المبالغة في استخدام المقتنيات العامة في الأمور الشخصية - إقامة الحفلات والدعايات ببذخ على الدعاية والإعلان والنشر في الصحف والمجلات في مناسبات التهاني والتعازي والتأييد .....

3.1- أسباب انتشار الفساد المالي والإداري :

ويمكن إجمال مجموعة من الأسباب العامة لهذه الظاهرة وهي.

1- انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة .

2- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية[1] في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، كما إن ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلاليته ونزاهته يعتبر سببا مشجعا على الفساد .

3- ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها .

4- تزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية ويساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار

[1] - حلمي محمد الحجار، الطفيلية الاقتصادية، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2004 .

القانوني التي توفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل.

5- ضعف وانحسار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين.

6- غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام والخاص، وهو ما يفتح المجال لممارسة الفساد.

7- غياب حرية الإعلام وعدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة .

8- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها .

9- الالتزام والخوف من القانون التشريعي الوضعي أكثر من الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية، والتي تنهى عن السلوكيات الفاسدة وتحرمها في القرآن والسنة، والبعد عن الله عز وجل وهذا ما يزيد من تشتت القيم الاجتماعية وكثرة الأعمال الفاسدة عند كل فرصة تتاح ويعرف المفسد من خلالها أنه بمنأى عن المراقبة ومتغافل بذلك رؤية الله التي وسعت كل شيء .

10- الأسباب الخارجية للفساد، وهي تنتج عن وجود مصالح وعلاقات تجارية مع شركاء خارجيين أو منتجين من دول أخرى، واستخدام وسائل غير قانونية من قبل شركات خارجية للحصول على امتيازات واحتكارات داخل الدولة.

11- ومن خصائص الفساد التي تزيد من انتشاره ، هو أنه يختلف في تغلغله وعواقبه بتنوع البلدان التي تعاني من فضائح الفساد خاصة في السنوات الأخيرة، وشدة ترسخه وقدرته على التشبث بمواقعه في أي بيئة تقريبا، ويحدث على جميع مستويات التنمية وفي جميع أنواع النظم الاقتصادية من الاقتصاديات المفتوحة إلى الاقتصاديات المخططة مركزيا .

2. الأبعاد الاقتصادية للفساد المالي والإداري :

2. 1 – ارتباط الفساد بالمؤسسات المالية والمصرفية عن طريق تبييض الأموال :

مما زاد من انتشار الفساد في وسط المؤسسات المصرفية والمالية هو عمليات تبييض الأموال على اعتبار أن هذا الوسط ملائم لمثل هذه العمليات لكي تنمو فيه وتتكاثر، لذلك أمكن

القول أن في أحضان هذه المؤسسات نجد عائدات الأعمال غير المشروعة التي بنيت عن طريق الفساد تجد فيها بيئة صالحة يمكن من خلالها إخفاء أصل هذه العائدات وبوجه خاص، في إطار أنظمة مصرفية تتسم بالمرونة الشديدة في بعض دول العالم .

2. 1. 1 – ارتباطه بالبنوك التجارية : يحتاج القائم بعمليات تبييض أموال الفساد إلى إدخال الأموال القذرة إلى البنك لتخرج منه نحو نشاط آخر، ثم تعود إليه مرة أخرى إلى ذات البنك أو بنك آخر ومن ثم فإن الجهاز المصرفي يعتبر قاسم مشترك ووسيط دائم في هذه العمليات، حتى دون أن يكون طرفا فيه .

مما جعل هذه البيئة أكثر خصوبة لنمو الفساد المالي والإداري، هو التأثيرات التكنولوجية في المجال المصرفي والاستخدام المتزايد للبطاقات الممغنطة خاصة من خلال شبكة الإنترنت واستخدامها في إجراء العديد من المعاملات المصرفية بين جمهور المتعاملين، قد يفضي إلى صعوبة التعرف على العملاء في هذه الشبكة مما يجعل مبدأ أعرف عميلك من الصعب تطبيقه[1] .

من ناحية ثانية، فمع انتشار شركات الصرافة والبنوك الأجنبية بوجه خاص والتي تقوم بتوظيف ما لديها من إيداعات وتحويلات في عمليات إقراض أو استثمارات مما يجعل أمر معرفة هذه العمليات وما بها من أموال شديد الصعوبة من حيث مصدرها الأصلي .

إذن مؤدى ما تقدم أن البنوك التجارية تعد وبحق إحدى الأدوات الرئيسية التي تستخدم في عمليات الفساد بغض النظر عما إذا تم ذلك بحسن نية أو بسوء نية، ناهيك عن انتشار ظاهرة البنوك الصورية* أو ما يصطلح عليه Les Banque Bidons[2] ، وهذه البنوك لها دور محوري

(1)– جلال وفاء محمدين ،دور البنوك في مكافحة تبييض الأموال، مرجع سبق ذكره، ص39 .

* البنوك الصورية : هي بنوك يتم تسجيلها في الأوراق فقط دون أن تتمتع بالمقومات الإقتصادية والمصرفية اللازمة لقيامها وتستغل كواجهة قانونية من أجل تسيير عمليات تبييض الأموال .

(2)– اللجنة العربية للرقابة المصرفية،« إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها» ، صندوق النقد العربي، أبوظبي 2004،(الدراسة موجودة على موقع الصندوق) .

في تبييض الأموال وبعبارة أخرى فإن هذه البنوك تنشى خصيصا في بعض دول العالم لتيسيرها وذلك باستغلالها من ناحيتين :

- الناحية الأولى : كمستودع للأموال غير المشروعة .
- الناحية الثانية : كأداة لاستثمار هذه الأموال في المجالات الاقتصادية المختلفة سواء أكانت مشروعة أم لا .

كما يزيد من قوة ارتباط تبييض الأموال بالجهاز المصرفي هو ظهور البنوك المراسلة Les Banque correspondant، سميت كذلك نتيجة العلاقة التي تنشا بين بنكين أحدهما أجنبي مراسل والآخر محلي مستجيب، وتفتح بينهم حسابات ومصالح خاصة بأسماء خاصة، والعلاقات المصرفية الدولية لها أغراض ضمن تشكيلة شرعية، إلا أن منظمة العمل المالي (GAFI) وجدت عدد كبير من أعضاء المنظمة تسيء على نحو متزايد استخدام البنوك المراسلة في عمليات تبييض الأموال على أساس اعتبار بنوك الأوفشور off shore، هي الرابط الثاني لهذه البنوك[1]، وهذا يشكل خطرا على تشريعات البنوك المراسلة ويتم على أساسها إجراء صفقات مالية دولية افتراضية مع بنوك وهمية ليس لها وجود طبيعي .

وبطبيعة الحال العلاقات المصرفية التي تنشأ بين هذه البنوك تخلق حالة فيها نوع خاص من الائتمان ويجعل المؤسسات التي تربطهم هذه العلاقات تنفذ صفقات مالية نيابة عن زبائن من مؤسسات أخرى هذا يعني أن العلاقة غير المباشرة بين البنك المحلي وعملاء البنوك المراسلة، تسمح بعدم معرفة هويتهم ولا تكون لديه أي معلومات عنهم وهو في هذا الجانب يعتمد بشكل أساسي على البنك المراسل على اعتبار أنه يجب أن يؤدي ما عليه من العناية اللازمة والضرورية والمراقبة المستمرة، لنشاط حسابات زبائنه الخاصين، والبنك المحلي يجري مباشرة فتح الحسابات إذا طلب منه البنك المراسل ذلك ولا حاجة لتنفيذ الجهود الاحترازية ضد نشاطات تبييض الأموال .

بالتالي استطاع أصحاب الفساد استغلال الحسابات المراسلة التي تؤمنها البنوك المحلية للبنوك في البلدان الأجنبية، كقنوات للمال القذر دون أي مضايقات[2]، سهل هذا قيام منشآت غير مشروعة تتدفق عائداتها إلى النظام المالي الرسمي .

1- Le Rapport Annuel de GAFI, sur les typologies du blanchiment du capitaux, 1 février 2002, p 8 .

2- ليندا غوستيتوس وإليس بين وروبرت روتش، « المصارف الأجنبية المراسلة : مدخل لتبييض الأموال »، المجلة الإلكترونية لوزارة الخارجية الأمريكية ، ص 8

كما أن زيادة التعامل من خلال البنوك المراسلة يزيد من انتشار وتسهيل الشركات الوهمية التي بدورها تتعاقد مع بنوك مستجيبة للبنوك المراسلة، وهذه تغطية مباشرة على إجراءات كان لابد من التحقيق حولها.

- أما فيما يخص مسؤولية البنوك عن عمليات تبييض الأموال :

فقد تتعرض البنوك للمسؤولية عن تلقيها أو قبولها لأموال في نفس الوقت هي تعلم أنها غير مشروع أو عن حيازتها أو استعمالها لهذه الأموال بأي شكل من الأشكال، وقد أعتبر خبراء مكافحة الفساد و تبييض الأموال أن قبول البنك إيداع أو تحويل الأموال غير النظيفة مع علمه بالمصدر الأولي الذي أنتج الأموال التي تودع لديه، و اعتبار البنك عن ذلك مساهما فيها[1] .

ومن ثم فعلى البنوك، لكي لا تقع تحت طائلة المسؤولية، أن تتخذ التدابير اللازمة للتحقق من الأشخاص المتعاملين معها غي عملياتهم المصرفية المتنوعة، كفتح الحسابات والتحويلات وإيجاد الخزائن الحديدية، والتحويلات الإلكترونية للنقود، وإجراء المعاملات النقدية ذات الحجم الكبير لاسيما وأن هذه العمليات كسائر العلاقات المصرفية تبنى على الثقة والاعتبار الشخصي إلى حد كبير.

كما أشارت العديد من التقارير الرسمية أن مشاركة كبار مسئولي الدول في تغطية الإيرادات غير المشروعة، لم يعد أمرا نادرا في هذه الآونة وأظهرت تقارير منظمة العمل المالي عدة حالات من هذا النوع يشارك فيها أشخاص مكشوفون سياسيا، وأن أغلبية قضايا الفساد كانت متعلقة مباشرة بأجهزة مصرفية خاصة وعامة[2] والتي تقدم خدمات بمستوى عالي لزبائنها مع السرية التامة، في إطار ما يسمى بالخدمة التفضيلية، التي تزود بها البنوك الخاصة هؤلاء على درجة عالية من التقدير والسرية بالمقارنة مع بقية الزبائن العاديين كما يخصص لهم فريق عمل على مدى 24 ساعة تحت الطلب وعلى مدار 7 أيام في الأسبوع، وفي خضم ذلك يصبح اختراق القواعد المصرفية أمرا سهلا، هذه التقنية تزيد من انتشار الفساد وهذا الأخير يزيد في تعفن الأولى وكلاهما ينهش الاقتصاد الوطني ويضعفه .

1- جلال وفاء محمدين، دور البنوك في مكافحة تبييض الأموال، مرجع سبق ذكره، ص 40.

2- Stefan Ingves and Sean Hagan (IMF), and Cesare Calari (World Bank), Anti Money Laundering and combating the Financing of Terrorism, August 31, 2005, p48.

وبعدما لاحظنا البعد الذي تعمق به الفساد من خلال تبييض الأموال في الجهاز المصرفي، ما مدى تأثير ذلك على الائتمان المصرفي ؟

البنوك التجارية تلعب دورا رئيسيا في الحياة الاقتصادية للمجتمعات، فذلك لأنها تمنح الائتمان البناء بالدرجة التي تتفق مع توفير الأمان للمودعين، ولتحقيق ذلك لابد من سياسة ائتمانية تضمن اجتياز أهم وأخطر وظائف البنوك التجارية، وتبييض الأموال على مختلف تقنياتها مع الأجهزة المصرفية وتعقدها، تحول دون اجتيازها وذلك على اعتبار أن الأموال التي تمنح تسهيلات ائتمانية ليست ملكا للبنك بل هي أموال المودعين، جعلت من البنك التجاري يرسم سياسة ائتمانية تحقق له حسن وسلامة استخدام الأموال المتاحة له، وبمنحه الائتمان يكون قد أقرض المبالغ التي كانت عبارة عن ودائع لديه وهو ملتزم بردها عند حلول أجلها، ولذلك تعنى البنوك التجارية بتحقيق الموائمة بين مواعيد قروضها واستحقاقات الودائع لديها وإلا اضطرت إلى الاستعانة بما لديها من أموال سائلة أو الاقتراض من بنوك وجهات أخرى مما يعد نذير ضعف لمركزها المالي[1]،

وفي محصلة ما تقدم، أن تنفيذ عمليات تبييض الأموال للإخفاء ما تم من فساد تكون أكثر سهولة ويسر عبر ولوج النظم المصرفية وخاصة المتواطئة، بواسطة ما تملكه من آليات مصرفية معقدة وتقنيات متطورة، لذلك لا بد من اتخاذ خطوات عملية ملموسة يمكن من خلالها تقييد البنوك التجارية بجملة التزامات معينة يكون من شأنها أن تمنع إلى حد كبير من عمليات تبييض الأموال، من خلال سد الثغرات التي تستغل وتؤدي إلى سهولة تنفيذ هذه العمليات وبوجه خاص، يجب مواجهة ظاهرة البنوك الصورية من حلال الاهتمام بالرقابة الفعالة للتراخيص اللازمة لتأسيسها ومتابعة هذه البنوك من جانب سلطات الدولة المختصة .

2- ارتباط الفساد المالي والإداري بالأسواق المالية : تعتبر الأسواق المالية فضاء آخر بالنسبة لهؤلاء الأشخاص فقد تم اختراقه مؤخرا، بفضل عدة مغريات تقدمها لهم هذه الأسواق من حيوية وانفتاح وتعقيد وابتكار في الأدوات المالية حتى أصبحت العربة الرئيسية لهذه الظاهرة، والفائزين

1 -صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معاصرة ، القاهرة، دار الفكر العربي، ط1، 2004، ص 11 .

من خلالها هم الفئة القليلة التي تقودها حتى وصلت إلى إقامة علاقة تعايشية بين الأموال القذرة والأدوات المالية بمختلف أنواعها .

وتوسعها فيها يتتابع بوتيرة مذهلة مع ظهور المشتقات* المالية الجديدة، والتي تبلغ قيمتها حاليا حوالي 1700 مليار دولار[1] .

ومن هنا تتضح كيفية تلاعب هؤلاء داخل الأسواق المالية باستخدام طرق احتيالية وكيف تستعمل الأسواق المالية في عمليات الفساد ومدى خطورة ذلك عليها .

إن من أهم الممارسات الاحتيالية داخل الأسواق المالية، هي المنافسة غير المشروعة والتلاعب بالمعلومات والمضاربة غير المشروعة وتزوير الوثائق المحاسبية للشركات، و نوضحها في مايلي بشكل تدريجي :

نشرت المجلة الأمريكية The New République في جوان عام 2000م مقالة عن الرأسمال المالي المعاصر، تناولت فيها وصف شخصية اللاعبين الأساسيين في هذا المجال حسب وصفها، هما بيل غايتس (Bill Gates) و لاري إليسون (Larrey Ellison)، الأول هو صاحب شركة مايكروسوفت (Microsoft)، وهو أغنى رجل في العالم، والثاني هو مؤسس وأكبر مالك لأسهم شركة أوراكل (Oracle)، وهو ثاني أغنى رجل في العالم، وكان عنوان المقال " بيل غايتس المخادع ولاري إيليسون القاتل "، ويقول صاحب المقال غاري ريفلين (Gary Rivlin) على لسان بيل غايتس « استولوا على الأسواق ودمروا المنافسين » ويضيف على لسان الآخر « إن جميع مؤسسات التكنولوجيا المتقدمة الكبرى والتي تصل إلى قمة النجاح، لا يمكنها أن تحقق ذلك إلا إذا كانت قيادتها مفترسة مثل سمك القرش »[2] .

في مقطع صغير من كلمة إليسون أثناء جلسة نظمت لعدد من موظفي الشركة الجدد « نحن أكلة لحوم والمنافسين خصومنا ونحن محاربون »، ويقول مسؤول كبير آخر في شركة أوراكل « نحن لا نسعى فقط لإزاحة منافس من طريقنا، نحن نسعى و نريد تدميره، ويجب الاستمرار في ضربه حتى يقع على الأرض، و إذا ما حرك إصبعا، يجب سحق يده »[3] .

1- محمد علي العريان، مرجع سبق ذكره، ص 56.

2- جان زيغلر، مرجع سبق ذكره، ص 71 .

3- جان زيغلر المرجع نفسه، ص 72 .

يقول ميشيل لويس(Michael Lewis) ، هذا كان نجما في بورصة نيويورك ومصرفيا في وال ستريت، ومنظما لحساب مؤسسة الوساطة لعمليات مربحة خلال السنوات الأخيرة، لكن لما خرج من هذا الوسط لم يحجم عن إبداء ملاحظات ناقدة لهذا المحيط، ونشر كتابا بعنوان " بوكر الكذابين " –" Liar's Poker "، تضمن مرافعة قاسية ضد زملائه القدامى، من ذلك قوله « إن الذئب يتكيف مع كل الظروف بسرعة مذهلة، إنه يسخر تماما من كل ما يفعله الآخرون ولا يثق إلا بغريزته، والمضارب الذكي لا يمنح ولاءه لأحد ولا يحترم أية قيمة، ولا أي قرار سابق، إنه يلتزم هدوءا غريبا ويبدو في الظاهر غير مبال بشيء دون أي تأثر بما يجري حوله ولا تخالجه مشاعر المستثمرين العاديين كالقلق والذعر، ولا يحاصره وسوى الربح السريع، إنه يعتبر نفسه من فئة النخبة ويرى في الآخرين قطيعا من الغنم »[1] .

حينما نقرأ كل هذه العبارات الصادرة عن أصحاب الميدان نتيقن بأن جميع الوسائل المشروعة وغير المشروعة قد استعملت في حرب المنافسة داخل الأسواق المالية، صحيح أن هذه الأخيرة تتميز بالمنافسة التامة، لكن شدة المنافسة لا يعني الخروج عن المشروع، وما نتج من أموال عن ذلك فهي عن طريق الفساد وإعادة تدويرها داخل السوق المالية هو تبييض لهذه الأموال .

في عام 1995م، تسبب شاب إنجليزي في مدى 48 ساعة بخسارة مقدارها مليار دولار وهو نيك ليسون (Nick Leeson)، كان موظفا في Barings Bank في لندن، ويعمل لحساب هذا البنك في بورصة سنغافورة، أما اختصاصه فكان مشتقات الأوراق المالية اليابانية في قطاع إنتاج الكهرباء، وفي بداية عام 1995م دمرت هزة أرضية قوية منطقة كوبيه (kobe) الصناعية نتج عن ذلك إنخفاض هائل في بورصة سنغافورة وطوكيو في قيمة الأوراق المالية المتصلة بإنتاج الكهرباء ، فتكبد ليسون خسارة كبيرة من مشتقات الكهرباء ، ولكن لم يسلم لذلك فعمد إلى تزوير وثائق رسمية أملا بإنقاذ نفسه، وافتضح أمره وسجن، أما البنك وهو من أقدم البنوك في انجلترا وأحسنها سمعة ومركزا فقد انهار هو الآخر تماما[2] .

(1)– جان زيغلر، المرجع السابق، ص 73.

حاولت لجنة العمل المالي واللجان المنظمة للأسواق المالية العالمية بعد ما تم اكتشاف حالات كثيرة يتم فيها استخدام الأسواق المالية في عمليات الفساد وتبييض الأموال، فحص هذه القضية، مدركين خطورتها على سلامة الأسواق وبقية المستثمرين، إلا أنهم في بداية الأمر وجدوا صعوبات في إعداد تقارير مرقمة ومشخصة، نظرا لتشعب مراحل التمويه التي وفرتها طبيعة هذه الأسواق ودعوا إلى محاولة إيجاد أنظمة مراقبة تكشف عن هذه العمليات ونجح البعض في الكشف عن استعمال المشتقات المختلفة التقليدية والمستحدثة في إجراء صفقات مضللة[1]، أدرجت في تقارير دولهم (عن منظمة العمل المالي GAFI) .

وطبقا لخبراء هذه المنظمة، فإن عدم ضبط السيولة داخل الأسواق المالية كان سببا رئيسا في دخول أموال الفساد إليها، وأكدوا على ضرورة أن يقتصر التعامل بالسيولة فقط على المؤسسات المرخصة بذلك كالبنوك ومؤسسات الوساطة والسماسرة أو بعض المستشارين الماليين المستقلين[2] .

ويمنع بشكل تام السماح بتنفيذ الصفقات النقدية داخل البورصة لغير هؤلاء، لأن عوائد قطاع الجريمة والمفسدين في الغالب يدخل السوق المالي لأول مرة في شكل سيولة .

كما يستخدم متعهدي التبييض العديد من الطرق الملتوية التي تخص الأوراق المالية فعبارة "Pump and dump" أو "مضخة و نفاية" مثلا، هذا المصطلح استخدمته سلطات التنظيم المالي بالبورصات العالمية عند وصفها للتضخم الاصطناعي للصفقات المضللة، في ترويج أسهم الشركات بصورة مغالطة لجمهور المستثمرين، وهذا عندما يقدم المفسد على شراء كميات من الأسهم الخاملة ويروج لها بوسائل إعلامية مختلفة – كالإنترنت – بمعلومات خاطئة لا تعكس مستواها الحقيقي مستعينا بخبرات سماسرة يتم استأجرهم لإبرام الصفقات على جبهات مختلفة، ويعلنوا على أساس أنهم سيشترون المزيد من هذه الأسهم .

فيقبل المستثمرون عليها لشرائها، وبعدها يتحول هو إلى بائع لهذه الأسهم بأسماء أشخاص آخرين[3]، وفي هذه العملية يستفيد المفسد من الأسواق المالية من ناحيتين، الأولى أنه بيض أمواله والثانية أنه ربح من فارق السعر عند البيع عن طريق مسارات غير قانونية .

1- Rapport du GAFI sur les typologies du blanchiment de capitaux , 14/02/2003 , p 15 .
2 - IBID, P 16
3- IDEM, p 17 .

وفي نهاية المطاف عندما تصل الأموال التي يتم تبييضها إلى الأنظمة المالية العالمية، يمكن لها أن تقوض اقتصاديات وعملات بلدان بكاملها، نظرا لتشابك أسواق رؤوس الأموال في العالم، ولهذا فإن مشكلة الفساد وتبييض الأموال لا تتعلق وحسب بهذه المجالات، بل تشكل تهديدا أمنيا جديا على الصعيدين الوطني و الدولي .

وهناك أدلة على تزايد نقل كميات من النقد إلى البلدان التي لا توجد لديها تنظيمات للكشف عن الإيداعات النقدية، وتسجيلها في مؤسساتها المصرفية كما تشير هذه الأدلة إلى أن زيادة استثمارات المبيضون في مجالي العقارات والأعمال في الأسواق الناشئة[1]، والمؤسف أن التأثير السلبي الفساد لتبييض الأموال يميل على أن يكون أكبر بكثير في الأسواق الناشئة عنه في الأسواق الكبرى .

3-قطاع شركات الصيارفة وتحويل الأموال

ونأخذ مثالا عن ذلك ما يعرف بـ casas de cambio وهي شركات ومؤسسات نشأت بغرض استبدال العملة المكسيكية " البيزو" بالدولار الأمريكي، ويقدر عددها حاليا بأكثر من 1000 شركة ومؤسسة، ويتراوح حجم أموال الفساد التي يتم تبييضها شهريا عن طريقها بحوالي 5 ملايين دولار، ووصل أكبر معدل لتبييض الأموال في إحدى التقديرات على أكثر من 200 مليون دولار في غضون 6 أشهر، تتقاضى نسبة تتراوح بين 3% إلى 5% للقيام بمثل هذه العمليات .

ومن أبرز المؤسسات المالية غير المصرفية أيضا شركة أميركان إكسبرس American Express ، وهي لا تقوم بأي نشاط إجرامي كما تلتزم بجميع الإجراءات والقواعد المنصوص عليها ولها أكثر من 37000 وكيل وفرع في أرجاء العالم، ومع ذلك فإن الشيكات التي تصدرها كالشيكات السياحية وغيرها ، أستخدمها المبيضون من خلالها بشكل واسع و ملحوظ[2] .كذلك تورطت بعض كبريات شركات الشحن والتعامل في الأوراق المالية في (وول ستريت) بنيويورك في عمليات تبييض الأموال، حيث تم تغريم شركة بمبلغ قدره مليون دولار، لدورها في تلك

1- جون ماكدويل وغاري نوفيس، « عواقب تبييض الأموال والجرائم المالية »، المجلة وزارة الخارجية الأمريكية (باللغة العربية)، في الصفحة : http://usinfo-state.gov/journals/ites/0501/ijea/focus.htm. ص .2

-2-Scott Seltzer, Money Laundering : the scope of the problem and attempts to combat it, Volume 63 Tennessee Law Review (1995), p 144..

العمليات عند قبولها مبالغ ضخمة من الأموال السائلة وعدم كتابة التقرير اللازم عنها إلى الجهات المختصة، طبقا لما تنص عليه التشريعات[1] .

وهذه الممارسات تؤدي إلى تلوث أناس ومؤسسات لا دخل لهم في الموضوع، فعندما تستخدم مؤسسة مالية بدون معرفتها بواسطة مجرمين، فإنها تتعرض للخطر، وإذا تواطأ العاملون فيها معهم الضرر يكون أكبر[2] .

وقد يعاني الذين يتعاملون مع مؤسسة يتبين أنها مشتركة في الفساد و تبييض الأموال، أيضا من الإساءة لسمعتهم، وعندما يعرف نطاق واسع بأن هته المؤسسة تتعامل بذلك سيحجم آخرون عن الاستثمار فيها، وتنشأ أشد المخاطر عندما يسيطر المفسدون على مؤسسات مالية مهمة لأنه في هذه الظروف تتعرض نزاهة وعمليات النظام المالي بأسره للخطر .

4-ارتباطه بظاهرة التهرب الضريبي والجمركي والغش التجاري :

يعد التهرب الضريبي والجمركي والتهريب والغش الصناعي والتجاري والاحتكار . وغيرها من صور الفساد التي تتسبب في تضاؤل قدرة الاقتصاد على النمو وهدر إمكانياته المادية والبشرية و هناك تصريحات رسمية عن الهيئات الدولية ذهبت إلى أن 75% من رجال الأعمال يتهربون من الضرائب عالميا و الذي أصبح سلوكا" عاما" بكل ما يمثله من استخفاف بحقوق المجتمع, وعبث القانون وبذلك أصبح التهرب ظاهرة تستحق الدراسة[(6)] . أما في لبنان , فقد وصلت نسبة المتخلفين عن دفع الضريبة وفقا" لدراسات وتقديرات لحجوم التهرب الضريبي إلى 70% من إجمالي المكلفين , وفي أمريكا بلغت نسبة التهرب الضريبي 10% من الناتج القومي , وفي الاتحاد الأوربي 16%[(7)] . وفي الجزائر كشفت دراسة اقتصادية إن ظاهرة التهرب الضريبي والجمركي والتهريب تبلغ أوجها في تجارة التبغ, تلك المادة التي تتربع عل رأس المواد التي يتم اكتشافها مهربة عبر مختلف الحدود والموانئ حسب دوائر الجمارك , ما جعل الحكومة الجزائرية تؤكد في قانون المالية لعام 2008 على ضرورة مواصلة عملية مكافحة التهرب الضريبي

2- IBID, p 147.

3- إدوارد إينينات ودانييل هاردي و ور باري جونستون، « مكافحة غسيل الأموال و تمويل الإرهاب »، مجلة التمويل و التنمية، سبتمبر 2002، ص 44.

والتزوير , وقدرت الدراسة انه مابين عامي 1996 و 2000 بلغت قيمة التهرب الضريبي في هذا القطاع حوالي 100 مليار دينار جزائري أو ما يزيد عن مليار دولار وهي تقديرات تبدو متفائلة جدا" قياسا" بالأرقام القياسية التي قدرته ما بين 3.4 و 6.9 مليار دولار خلال تلك الفترة[8] . يرفض المعنيون في الكثير من الحكومات فتح ملف التهرب الضريبي والحديث عنه بسبب حساسية الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي وربما يمس الكثير من المسؤولين أو ذويهم . ويتركز نشاط التهرب الضريبي بنسبة عالية في القطاعات غير الرسمية مثل المؤسسات الفردية التي تحمل أسماء تجارية والأفراد . كذلك تمارس الشركات الكبيرة ظاهرة التهرب الضريبي من خلال رفع قيمة المصروفات التشغيلية حتى تتضاءل قيم الإيرادات رغم وجود قوانين تعفي الأرباح الرأسمالية الكبيرة من الضريبة بهدف تشجيع الاستثمار في الكثير من الدول . وسنركز في هذه الصفحات القادمة على ثلاث صور مهمة للفساد وهي التهرب الضريبي والتهرب الجمركي والتهريب والغش الصناعي ودور البيئة الملائمة في استشراء هذا البعد من أبعاد الفساد , والأثر الذي تتركه في الاقتصاد وخاصة اقتصاد البلدان النامية , حيث تشترك تلك الأبعاد في كونها تشكل أحد الأسباب الرئيسة في انخفاض الموارد المالية الموجهة للإنفاق العام في كثير من الدول .

أولا": التهرب الضريبي :

يعرّف التهرب الضريبي Tax Evasion بأنه تخلص الأفراد من الالتزام بدفع الضريبة بعد تحقق الواقعة المنشأة لها [9] . وتنتشر هذه الظاهرة في الكثير من بلدان العالم وخاصة في البلدان السائرة في طريق النمو كظاهرة ملازمة للنظام الضريبي لتلك الدول , وتشكل أحد العوائق الأساسية للتنمية الاقتصادية . وتتطلب أغلب النظم الضريبية قدرا" من التعاون والتضامن بين المكلف بدفع الضريبة والإدارة الضريبية من خلال الوفاء بالتزاماته تجاهها , وهذا يعتمد على تقبل المكلف للنظام الضريبي وقناعته به إلى حد بعيد , إذ أن عدم تقبله للتشريعات الضريبية تدفعه إلى استخدام أساليب مختلفة للتهرب من الأعباء الضريبية ومقاومتها والتخلص منها أو إلقاء عبئها على الغير . وقد يتم التخلص من الضريبة باستخدام أساليب مختلفة شرعية كالتجنب الضريبي Tax Avoidance , الذي يعرف بأنه تصرف المكلف

بقصد التخلص من الالتزام بدفع الضريبة دون أن يخالف نصوص القانون الضريبي , أو ربما قد يستفيد من الثغرات الموجودة فيه .

ويتضمن التهرب الضريبي غشا" وتحايلا" على التشريعات الضريبية ومخالفة الأحكام القانونية والتعليمات التي تصدرها إدارة الضريبة يلجأ إليها المكلف للتخلص من الضريبة وعلى مراحل ثلاث[10] :

أ- مرحلة تحديد الوعاء : وفيها يحاول الفرد (المكلف) إنكار وجود وعاء الضريبة أو تقرير قيمة تقل عن الحقيقة أو يخفي السلع المستوردة عن أعين رجال السلطة المالية .

ب- مرحلة التسديد : وفيها يحاول الفرد إخفاء كل أو بعض أمواله ليحول بين السلطة المالية وبين استيفاء الضريبة كاملة .

ت- مرحلة المساومة : وفيها يقوم المكلف بمساومة أفراد السلطة الضريبية للقيام بتخفيض التقدير الضريبي مقابل منحهم مبالغ نقدية مجزية (رشوة) , معتمدا" على استعداد هؤلاء الأفراد لمخالفة القوانين في الحصول على المكاسب غير المشروعة , واستعداد المكلف لدفع مبالغ الرشوة طالما انه سيحصل على تخفيض مجزي من الضريبة يؤدي إلى تزايد أرباحه الصافية .

علاقة التهرب الضريبي بالفساد :

ليس المكلف وحده يبحث عن أسباب للتهرب من دفع الضريبة , وإنما هنالك بالمقابل باحثين عن الريع من موظفي الحكومة, إذ يستخدمون أساليب لمساعدة المتهربين على التهرب من دفع الضريبة, وذلك بحكم وجودهم في السلطة الضريبية وتخصصهم في تنفيذ القوانين الضريبية وتفسيرها وتطبيقها, وتمتعهم بالصلاحيات المناسبة التي تجعلهم يضعون تقديراتهم لحجم الوعاء وتقدير الضريبة عليه وتقدير السماحات والإعفاءات مما يجعلهم يمتلكون سلطة تقديرية, يستخدمونها في زيادة مدخولاتهم عن طريق التواطؤ مع المكلفين مقابل ثمن, وهذا ما يشكل بيئة خصبة لتنامي الفساد. أي بمعنى استخدام المنصب العام لتحقيق منفعة

شخصية.وهنالك دوافع عديدة لأصحاب السلطة التقديرية للقيام بالتواطؤ مع المكلفين, ولعل الدافع الرئيسي هو تدني مستوى الأجور التي يتقضاها الموظفون التي لا تتلاءم مع متطلبات الحياة الاعتيادية, فضلا" عن التفاوت الكبير بين الدخول في المجتمع وكذلك التفاوت في توزيع الثروة, مما يشعرهم بالغبن, وهم يحاولون بعملية التواطؤ مع المكلفين سد الفجوة الحاصلة في دخولهم .

ثانيا": التهرب الجمركي :

يعتبر التهرب الجمركي نتيجة أخرى من نتائج الفساد وهي تشبه إلى حد بعيد التهرب الضريبي الذي يكون عاما على كل النشاطات الخاضعة للضريبة , بيد أن التهرب من دفع الضريبة الجمركية يخص شريحة معينة تتعامل مع السلع المتحركة عبر المنافذ الحدودية استيرادا" وتصديرا". ولعل من المناسب التطرق إلى علاقة التهرب الجمركي بالفساد, الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي والجمركي, و آثار التهرب الضريبي على الدخل القومي .في العناصر المتبقية من انعكاسات الفساد المالي والإداري على التنمية الاقتصادية .ذ

3. انعكاسات الفساد المالي والإداري على التنمية الاقتصادية :

من خلال كل ما تقدم من البحث وبعد توضيح الأبعاد الاقتصادية التي يمسها الفساد المالي والإداري ن تتضح المؤشرات التنموية التي ينعكس عليها الفساد سلبا ونبدأ بالاستثمار المحلي وذلك من خلال الدراسة التي قام بها شانغ جين وي Shang-Jin Wei* في بحث له بعنوان " الفساد في التنمية الاقتصادية" , استخدم فيها أمثلة من البلدان الأسيوية لتوضيح تلك الآثار أستعرضها بما يلي :

1- **الآثار على الاستثمار المحلي :** هناك بعض الأدلة الإحصائية المستندة إلى بيانات عن شريحة مقطعية واسعة من البلدان , تفيد بأنه في حالة إجراء انحدار لنسبة إجمالي الاستثمار / الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980 – 1985 على ثابت ومؤشر الفساد , فان النقطة المقدرة للميل هي 0.012 . ولتوضيح التأثير الكمي للفساد نعمل عينة حسابية عن الفليبين وسنغافورة بأخذ النقطة المقدرة ودرجات الفساد حرفيا" التي بينها أدنى درجة للفساد لدى سنغافورة مقدارها (1) درجة حسب مؤشر التجارة الدولية Business International Index (BI) , ودرجة الفساد للفيليبين حسب نفس المقياس بلغت

(6.5) درجة . فإذا استطاعت الفليبين أن تخفض مستوى الفساد إلى مستوى سنغافورة مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها , فان الفليبين ستكون قادرة على رفع نسبة إجمالي الاستثمار / الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 6.6 نقطة مئوية , أي : 0.066 = 0.012 (1 – 6.50) . وهذه تعتبر زيادة كبيرة في الاستثمارات .

2- **الآثار على الاستثمار الأجنبي المباشر**: في دراسة مجموعة من بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر لأربعة عشر بلدا" مصدرا" إلى (41) بلدا" مضيفا" قام بها وي Shang-Jin Wet في التسعينات , وجد أدلة واضحة على أن الفساد في البلدان المضيفة يثبط الاستثمارات الأجنبية . فإذا أرادت الهند مثلا" تخفيض مستوى الفساد لديها من (5.75) درجة إلى مستوى الفساد في سنغافورة المقدر بدرجة واحدة , فان أثر ذلك على جذب الاستثمارات الأجنبية سيكون مساويا" لتخفيض نسبة الضريبة على الشركات بنسبة 22% . إن الكثير من البلدان الأسيوية قامت بعرض حوافز ضريبية لأغراء الشركات المتعدية الجنسية , فالصين مثلا" وفرت لتلك الشركات إعفاء ضريبي لمدة عامين إضافة إلى ثلاث سنوات متعاقبة بنصف معدل الضريبة , وإذا كان هذا الإجراء يأتي للتخفيف من حدة الفساد الداخلي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية , فهذا يشير إلى ارتفاع درجة الفساد في الصين . إن البلدان الأسيوية تستطيع أن تجذب الاستثمار الأجنبي دون حوافز ضريبية إذا استطاعت السيطرة على الفساد الداخلي في بلدانها .

3- **الآثار على النمو الاقتصادي** : إذا كان الفساد يخفض الاستثمار المحلي ويقلل الاستثمار الأجنبي فمن الطبيعي أن يكون الفساد مخفضا" للنمو الاقتصادي . ولتوضيح ذلك الأثر نأخذ مثلا" بنغلاديش , فلو تمكنت بنغلاديش من تخفيض الفساد لديها من (7) إلى مستوى الفساد في سنغافورة, فان معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع إلى 1.8% عما كان عليه (حيث قدر معدل النمو الفعلي للفترة 1960- 1985 ب 4% سنويا"). أي أن دخل الفرد كان يمكن أن يرتفع إلى أكثر من 50%.

4- **الآثار على حجم وتكوين الإنفاق وتكوين الإنفاق الحكومي** : أجريت دراسة منهجية عن تأثير الفساد على المالية العامة للحكومة قام بها تانزي و دافودي (Tanzi & Davoodi 1977) وتوصلا إلى النتائج التالي[1] :

أ- يؤدي الفساد إلى زيادة حجم الاستثمارات العامة على حساب الاستثمار الخاص لكون العديد من بنود الإنفاق العام طيعة لتلاعب كبار المسؤولين في الحصول على رشاوى .

ب- يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيدا" عن التشغيل والصيانة اللازمة من أجل الإنفاق على معدات جديدة .

ت- يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيدا" عن حاجة الصحة والتعليم للتمويل , لأن هذه النفقات بالمقارنة مع نفقات المشاريع الأخرى, هي أقل سهولة على المسؤولين في انتزاع الريع .

ث- يقلل الفساد من إنتاجية الاستثمارات العامة والبنية التحتية للبلد.

ج- قد يخفض الفساد من ضريبة الدخل لأنه ينال من قدرة الحكومة على جمع الضرائب والرسوم الجمركية .

وقد أيد ما ورد ذلك إذ وجد أن الفساد يجعل الحكومة تميل إلى ترجيح النفقات العامة بعيدا" عن الصحة والتعليم اللتان يفترض إنهما أكثر منعة في التلاعب لأغراض الرشوة مقارنة بالمشاريع الأخرى. كما وجد تانزي – دافودي أن زيادة في الفساد تؤدي إلى تخفيض نوعية طرق المواصلات وتزايد في معدلات الانقطاع الكهربائي وعيوب الاتصالات وفقدان المياه .

5- **التحيز الحضري والفقر** : إن الرغبة في الحصول على رشاوى يشوه التصرف بطرق مختلفة , لاسيما في المشاريع العامة التي لم تحصل على ميزانية كافية , وان كانت قيمتها الاجتماعية مرتفعة . فمشاريع الدفاع الكبيرة الحجم غالبا" ما تنال حظوة بين السياسيين والبيروقراطيين بسبب حجمها وسرية غالبيتها وتكون عقودها غالبا" على

[1] - - يحيى غني النجار ، تحليل البرمجة الخطية كأسلوب في التخطيط الاقتصادي ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد 1، 2010/01/30 .

حساب ميزانية الصحة الريفية والعيادات المختصة بالصحة الوقائية .والمعروف أن سكان الريف عادة أقل دخلا" من نظرائهم سكان المدن , وان الفساد الذي تسببه سياسة الانحياز في تحويل الموارد بعيدا" عن الريف قد يزيد من

سوء توزيع الدخل . كما يؤدي الفساد تفاقم الفقر في المدن كما تراه روز – أكرمان 1977. حيث أن الفقراء لديهم وسائل أقل في رشوة المسؤولين والسلطة السياسية بشكل عام , لذا فهم يتعرضون للضرر جراء الفساد:

أ–سيعاني الفقراء من انخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية .

ب– الاستثمار في البينة الأساسية ستكون متحيزة ضد المشاريع التي تساعد الفقراء.

ج– قد يواجه الفقراء ضرائب أعلى أو اقل من الخدمات .

ء – الفقراء محرومين من بيع ما لديهم من منتجات زراعية .

وعدم قدرتهم على مغادرة حالة الفقر باستخدام المشاريع الأهلية صغيرة الحجم , إضافة إلى تقليل فرص التعليم للفقراء .

6–**الانعكاسات الناجمة عن زيادة التهرب الضريبي والجمركي :** انتشرت في الآونة الأخيرة وبكثرة ظاهرة التهرب الضريبي، ومن أسباب انتشارها هو ضعف السياسة المالية للدولة وتضخيم المبالغ الضريبية مقارنة بأوعيتها ، وبالأرقام نوضح مثلا في روسيا 1 % فقط من الشعب الروسي يدفع الضرائب بشكل كامل كما تقدر قيمة الرساميل الروسية المهربة من تسديد الضرائب بأكثر من 20 مليار دولار[1]

يمكن إجمال أهم الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي والجمركي بما يلي :

1– انخفاض حجم الإيرادات العامة التي تجنيها الدولة من المكلفين مؤديا" إلى تخفيض الاستثمارات التي تنفذها و كذلك النفقات مما يؤدي إلى تخفيض الدخل القومي وعرقلة مشاريع الدولة في التنمية الاقتصادية .

2– رفع سعر الضريبة المفروضة وفرض ضريبة جديدة لتعويض الحكومة عن النقص الحاصل نتيجة التهرب .

[1] – غادة راضي، « الضرائب، الدولة تشتكي، .. والممولون يتهربون »، مقال منشور على الصفحة:
http://www.islamolin.net/iol-arabic/dowalia/namaa24-10-99/namaa.asp

3- اضطرار الحكومة إلى سداد العجز الناتج عن التهرب من خلال اللجوء إلى القروض الداخلية والخارجية وهذا يوقعها في مأزق تسديد القروض ودفع الفوائد المترتبة عليها .

4- عدم تحقق العدالة الضريبية بحيث يدفع الضريبة قسم من المكلفين, ولا يدفعها الآخرون بسبب قدرتهم على التهرب .

5- الجانب الأخلاقي المتمثل في الفساد وانعدام الأمانة وأداء الواجب والذي يقدم أجيالا" تمتهن الاحتيال والنصب والتلاعب على القوانين وإشاعة تقبل حالة الفساد عند المجتمع والانسجام معه .

6- التأثير على المنافسة بين المشروعات : فالشركة التي لا تدفع الضريبة تقل تكلفة إنتاجها بالنسبة لتكلفة إنتاج الشركات الدافعة للضريبة لأن أموال الضريبة غير المدفوعة تذهب كربح وإيراد لها وهذا يجعل لها ميزة تنافسية على حساب غيرها .

7- يساهم في تكوين النشاطات الاقتصادية غير القانونية أو ما يسمى بالاقتصاد الخفي underground economy, إذ يعمل هذا الاقتصاد خارج القانون وخارج سيطرة الضريبة .

* دراسة حالة الجزائر :

تعرضت الجزائر لهزات عنيفة جراء الفساد وتبييض الأموال خاصة في العقد الأخير والتي شهدت فيها إفلاس البنكين الخاصين (بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري) وتصفيتهما في عام 2003، حيث أدى هذا إلى انخفاض حصة البنوك الخاصة في سوق الموارد من 12.5 % في نهاية 2002 على نسبة 5.6 % نهاية 2003[1] .

كما شهدت تزايد لقضايا وملفات تزوير التوطين المصرفي وتزوير وثائق التصدير في المعاملات الخارجية وعدم استرجاع العملة الصعبة من الخارج وغيرها من القضايا المصرفية التي تجد سهولة في تمرير أنشطتها في ظل هذه الأجواء، ومع غياب تنظيمات

[1] – الجريدة الرسمية للمداولات، التقرير السنوي لبنك الجزائر،2004/11/10 ، ص 4 .

ملائمة لمراقبة حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج (تحويل ما قيمته 1.5 مليار دولار من بنك الخليفة إلى الخارج).

وبناءا على التقرير الصادر عن الهيئة الدولية التابعة للبنك الدولي بعنوان « أهداف التنمية للألفية، تدعيم المسؤولية المشتركة، الدعم والتجارة والحكم الراشد »، بأن الرشوة والعمولات إضافة إلى البيروقراطية الإدارية هي من بين أهم الظواهر السلبية التي تعاني منها الجزائر، فحسب هذا التقرير فإن نسبة الدفع غير الرسمي من قبل المؤسسات والشركات المتمثلة في عمولات ورشاوى تقدر بـ6 % من جملة الصفقات والمبيعات في الجزائر وهي من بين أعلى النسب في العالم، وأكبر نسبة عالميا سجلتها مصر 8%[1] . ويبقى مؤشر الرشوة في الجزائر مرتفعا على غرار السنوات الماضية حيث يقدر بـ8.2 وهو مؤشر يعادل 10 نقاط، أي أن الجزائر في طليعة الدول التي تعاني من هذه الظاهرة .

وإذا أشرنا إلى التهرب الضريبي في الجزائر فإن 33 % من المؤسسات الوطنية الجزائرية تتهرب من دفع الضرائب بشكل شبه كلي من دفع الضرائب النسبة الباقية من المؤسسات لا تخلو من أسلوب المغالطة في الفواتير والأوعية الضريبية وتقدر قيمة مبالغ التهرب الضريبي حسب إحصائية لوزارة المالية سنة 2005 م بـ600 مليار دينار جزائري[2]، وهذه الإحصائية خارج إيرادات الاقتصاد الموازي الذي يتوسع في الانتشار بمرور الوقت في الجزائر .

ومؤخرا فقط خلال هذا الشهر وبالضبط في 4 أكتوبر 2010 كشفت تقارير عن وزارة المالية الجزائرية عن سوء تسيير المشاريع التنموية قيد الانجاز خلال السنة الماضية، كلف الحكومة 771 مليار دينار أي ما يعادل 10.5 مليار دولار وأخذت وجهتها نحو إعادة تقييم المشاريع مجددا[3] .

---

[1] – أنور العمروسي، جرائم الأموال العامة، النسر الذهبي للطباعة والنشر، القاهرة، ص 199 .

[2] – شيبيلا سمير، حصة تحولات اقتصادية، التلفزة الوطنية الجزائرية، أفريل 2006 .

[3] – سميرة بالعمري،« إهدار 10.5 مليار دولار دون إتمام المشاريع »،جريدة الشروق اليومي،العدد 3074 بتاريخ، 2010/10/04 ، ص3 .

وفيما يلي نحاول توضيح انعكاسات التهرب الضريبي والأموال المقتطعة من الإنفاق الحكومي جراء الفساد، على الدخل الوطني في الجزائر من خلال دراسة تجريبية بنفس الأرقام الإحصائية المذكورة سابقا والمتعلقة بالتهرب الضريبي، مع استخدام مؤشرات تقديرية بناء على سلاسل زمنية سابقة ونفترض المؤشرات التالية :

- مؤشر الميل الحدي للاستهلاك C = 75 % .
- مؤشر الاستثمار في رأس المال 35 % .
- K تمثل المضاعف .

لنفترض أن التهرب من دفع الضريبة (من قبل الأفراد والشركات) تم تقديره في بحدود 600 مليار دينار جزائري في عام 2005 وهذا حسب وزارة المالية، مما يعني أن التحصيل الضريبي سيكون في واقع الحال أقل من المتوقع بمقدار تلك المبالغ التي لم تطالها السلطة المالية ، وعلى افتراض توازن الموازنة أي أن ما يتم تحصيله من الضريبة يساوي الإنفاق على السلع والخدمات العامة ، وبالتالي فسيكون الإنفاق اقل مما كان ينبغي إنفاقه بمقدار 600 مليار دج ، وهذا يشكل اقتطاعاً من الدخل الوطني بمقدار يفوق مبلغ التهرب الضريبي بعدة مرات ، استناداً لنظرية المضاعف والمعجل . وكما يلي :

لو لم يكن التهرب قد حصل ، فسيكون لدى الدولة وفرة نقدية قدرها 600 مليار دج ، وعند استثمارها ستؤدي إلى خلق دخول متراكمة في كل دورة إنفاق لنصل في النهاية إلى تحقيق زيادة في الدخل الوطني تفوق تلك الوفرة بعدة مرات.

ويمكن تقدير الزيادة في الدخل الوطني بالعودة إلى المعادلة التي تمثل صيغة المضاعف الرياضية وهي :

حيث أن K تمثل المضاعف و c تمثل الميل الحدي للاستهلاك . فإذا علمنا بأن الميل الحدي للاستهلاك يبلغ 75 % ، سنحصل على النتائج التالية :

بمعنى أن استثمار أي مبلغ سيولد بموجب نظرية المضاعف دخلاً أكثر أربعة مرات تقريباً، أي يزداد الدخل أربعة مرات عن مبلغ الاستثمار الأولي .

وعلى هذا يمكن القول بأن استثمار الوفرة النقدية البالغة 600 مليار دج ستؤدي إلى تحقيق زيادة في الدخل القومي قدرها 2400 مليار دج:

ويتضح أثر المعجل من خلال زيادة الدخل الوطني من الفترة الزمني T-1 إلى الفترة T .

قيمة العنصر في الزمن (t) = قيمة العنصر في الزمن (t-1) مضروباً في الميل الحدي للاستهلاك .

الفترة الزمنية t	الاستثمارات الأصلية I^*	الاستثمارات المولدة I	الاستهلاك C	الدخل الوطني Y
0	600	0	0	600
1	600	157.5	450	1207.5
2	600	159.46875	905.625	1665.09375
3	600	54,562,939	1248.823	662,263,300
4	600	.	.	.
.	.	.	.	.
.	.	.	.	.
.	.	.	.	.
.	.	.	.	.
.	.	.	.	.
.	.	.	.	.
.	600	.	.	.
N	600	I	C	2400

يلاحظ من هذا الجدول إن الإنفاق بدأ من مبلغ 600 مليار دج والذي تحول بالكامل إلى دخل للمرحلة الأولى . وهذا الدخل تم إنفاق جزء منه على الاستهلاك في المرحلة الأولى وفقاً للميل الحدي للاستهلاك الذي قدِّر بـ(0.75)، أي تم إنفاق 75% من ذلك الدخل لأغراض الاستهلاك وتم ادخار المتبقي والذي يمثل 25% . وهذا القدر من الاستهلاك في المرحلة الأولى أصبح دخلاً للمرحلة الثانية، والدخل الجديد هذا أعيد إنفاقه بنفس الطريقة أي انفق منه 75% للاستهلاك في المرحلة الثانية، والإنفاق الاستهلاكي في المرحلة الثانية أصبح دخلاً للمرحلة الثالثة، وهكذا نجد

أن مجموع الدخول التي ولدها الإنفاق الاستهلاكي الناتج عن استثمار الوفرة النقدية المولدة من الاستثمار في رأس المال قد وصل إلى 2400 مليار دج . وهو نفسه المبلغ الناتج عن أثر مضاعف الاستثمار بأربعة مرات[1] .

ولو أخذنا بعض الدول الأكثر تضررا كأمثلة لتوضيح أرقام ذات صلة مباشرة بمؤشرات التنمية الاقتصادية، نجد كينيا التي وصل حجم المصروفات العامة التي تم اختلاسها عام 1997 إلى 7.6 % من الناتج المحلي الإجمالي[2] .

الخاتمة :

ومن خلال النتائج التجريبية لمختلف الدراسات العلمية الخاصة بالفساد، تبين أنه يعوق الاستثمار و يقلل النمو ويؤثر على تخصيص الإنفاق الحكومي ويلحق الضرر بفعالية وكفاءة النشاط الاقتصادي، كما يعمل الفساد على تشويه التصورات العامة عن الكيفية التي يعمل بها اقتصاد السوق الصحيح، كما يعمل على تشويه المنافسة ويقلل من مكاسب التدفقات الحرة للتجارة، كما أن الأذى الذي يترتب على الفساد في الأسواق الناشئة يكون مضاعف، كما يؤثر بدرجة كبيرة على كفاءة أنشطة الدولة وإنصافها وشرعيتها .

[1] - يحيى غني النجار ، مرجع سبق ذكره، ص7 .

[2] – أنور شاه ومارك شاكتر،« محاربة الفساد: أنظر أمامك قبل أن تثب »، مجلة التمويل والتنمية،المجلد 41،العدد 4 ، ديسمبر 2004 ، ص40 .

كما يعمل بزوغ نظام مالي دولي متشابك الكترونيا، على زيادة فرص الفساد بشكل ملحوظ، فالجدر التي تحيط بالأسواق الوطنية آخذة في التداعي والفصل بين الاقتصاديات والسياسات الدولية والمحلية آخذة في الزوال بسرعة ويعتبر هذا محفز لانتشار الفساد .

وهذا ما أردنا توضيحه من خلال هته الدراسة التي ارتكزت عن الأبعاد والانعكاسات الاقتصادية للفساد المالي والإداري على مؤشرات التنمية الاقتصادية .

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية :

1- الكتب والمؤلفات :

2- أمجد سعود قطيفان الخريشة، **جريمة غسيل الأموال**، الرياض، دار الثقافة للنشر والتوزيع 2005

3- أنطوان الناشف، **المصارف بين تبييض الأموال والسرية المصرفية والرقابة على المصارف**، بيروت الغزال للنشر، ط1، 2001 .

4- أنور العمروسي وأمجد العمروسي، **جرائم الأموال العامة**، القاهرة، النسر الذهبي للطباعة والنشر يسري أحمد إسماعيل، ط2 (لم يدرج تاريخ النشر) .

5- جان زيغلر، **سادة العالم الجدد**، مركز دراسات الوحدة العربية، ترجمة محمد زكرياء إسماعيل

6- 2002 .

7- حلمي محمد الحجار، **الطفيلية الاقتصادية**،منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2004 .

8- كيمبرلي آن إليوت، **الفساد والاقتصاد العالمي**، ترجمة محمد جمال إمام، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 2000 .

9- كمال حمدي، جريمة **التهرب الجمركي وقرينة التهريب**، دار المعارف للنشر الإسكندرية، 1997.

10- محمد علي العريان، **عمليات غسل الأموال وآليات مكافحتها**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر 2005 .

11- عبد الحكم فودة، **جرائم الغش التجاري والصناعي**، الإسكندرية، دار المعارف للنشر 1996 .

12- عبد الحميد الشواربي، **الجرائم المالية والتجارية**، الإسكندرية، منشأة المعارف للنشر 1989 .

13- علي جمال الدين عوض، **عمليات البنوك من الوجهة القانونية**، القاهرة، دار النهضة العربية 1981.

14- رياض فتح الله بصيلة، **جرائم بطاقات الائتمان**، القاهرة، دار الشروق، 1995 .

13-جلال وفاء محمدين ،**دور البنوك في مكافحة تبييض الأموال**، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2004 .

المقالات والأبحاث والدراسات العلمية :

1- **باللغة العربية** :

1- أنور شاه ومارك شاكتر، « **محاربة الفساد : أنظر أمامك قبل أن تثب** » ، مجلة التمويل والتنمية المجلد41، العدد4، ديسمبر 2004 .

2- جون ماكدويل وغاري نوفيس، **عواقب تبييض الأموال والجرائم المالية**، المجلة الإلكترونية لوزارة الخارجية الأمريكية، 2005 .

3- جريدة الشروق اليومي، **القصة الكاملة لفضيحة** تهريب الملايير من مجمع الخليفة عن الموقع : www.presse-dz.com. .

4- حفيظ.ص، « **الجزائر تسجل أعلى معدلات الرشوة عالميا** »،جريدة الخبر،اقتصاد، 18-06-2006.

5- ماجد عبد الله المنيف، **الأبعاد الاقتصادية للفساد**، جريدة الوطن، المقال على الإنترنت : www.myslah.org

6- ريموندو بيكر، **الثغرة الكبرى في اقتصاد السوق الحرة**، مجلة الثقافة العالمية، العدد 101 أوت 2000.

7- غادة راضي، « **الضرائب، الدولة تشتكي والممولون يتهربون** »، مقال في الإنترنت على الموقع : www.islamonlin.net .

8- شيبيلا سمير، **حصة تحولات اقتصادية**، التلفزة الوطنية الجزائرية، الثلاثاء أفريل 2006 .

9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **التقرير السنوي لبنك الجزائر**، 2004/11/10 .

10- ليث محمد رضا، السقف الائتماني وحالات الفساد المالي والإداري ، مجلة المدى الاقتصادي ،بغداد،2010 . ص 4 .

11- يحيى غني النجار ، **تحليل البرمجة الخطية كأسلوب في التخطيط الاقتصادي** ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد 1، 2010/01/30 .

باللغة الانجليزية :

1- Scott Seltzer, Money Laundering: the scope of the problem and attempts to combat it, Volume Tennessee Law Review 1995.

2-Stefan Ingves and Sean Hagan (IMF), and Cesar Calari (World Bank), Anti Money Laundering and combating the Financing of Terrorism, August 31 2005.

باللغة الفرنسية :

1-Les Rapport Annuel des GAFI, Sur LES TYPOLOGIES DU BLANCHIMENT DE L'ARGENT :

1-1997-1998,12 février 1998 .

2-1998-1999,10 février 1998 .

3-2001-2002,1février 2002 .

4-2002-2003,14 février 2003